سوى نفي النسبة كاد وات النفي ولا فرق في الافعال الناقصة بين ان تتقدم
على الجزئين نحو كان زيد قايما او تتوسط نحو زيد كان قايما او تتاخر نحو زيد
قايما كان وقد نظر في كون الافعال الناقصة المذكورة روابط ابو عبد الله
الشروني من وجهين احدهما انها قد تجمع مع الضمير الرابط نحو كنت
انت الرقيب وهذا يمنع كونها رابطة الثاني انها وضعت لمعنى اخر غير
الربط كالدلالة على اقتران مضمون الجملة بالزمان الموافق لصيغتها
ودعوى انها تفيد غير ذلك لا دلالة عليه واجاب الابهري
عن الاول بانهم لم يقولوا انها في مكان الربط بل يصح الربط بها كان الضمير
الضماير كذلك وقوله تعالى كنت انت الرقيب ان جعل انت تاكيدا للتا
الفاعل ترجح كون كان للربط وان جعلت فصلا فهو الرابطة وكان
تحمل عليها للربط كالتاكيد اللفظي وكما ان كل واحد من الطرفين يجوز
تاكيده كذلك ما يدل على النسبة وعن الثاني بانها لدلالتها وضعت لمعنى
اخر غير الربط لا ينافي كونها رابطة وايضا فالنحاة انما سموها ناقصة
على الصحيح لانها لا تكتفي بالموضوع بل هي طالبة للمحمول بعد وكذا
شأن النسبة تستلزم المنتسبين كذا في شرح الكبير في لغة العرب
واما غيرهم فلغاتهم مختلفة قيل ان لغة اليونان توجب
ذكر الرابطة الزمانية دون غيرها وان لغة العجم لا تستعمل القضية
خالية عنها اما بلفظ او حركة من الكبير بالاعراب اي لفظا او تقديرا
والربط اللفظي عطف لازم على ملزوم ونسبة الاعراب الى اللفظ
لانه من عوارض اللفظ اي حين اذ تحذف الرابطة فان صرح
بالجهة ايضا كان قلت كل انسان هو حيوان بالضرورة اذ الجهة هو اللفظ
الدال على كيفية النسبة في نفس الامر التي هي الضرورة او الدوام او اللا
الامكان او الاطلاق كما ياتي لان معنى السور هو الاحاطة بجميع
الافراد او ببعضها ان جعلت اداة السلب الخ استشكل جعل اداته
جزءا من المحمول او الموضوع بان معناها يجب ان يكون مستقلا ومعنى
اداة السلب غير مستقل والمركب من المستقل وغير المستقل غير الا ان
يقال لوحظ في المحمولية والموضوعية جهة الاستقلال وان اشتملت

على

٦١١٠٧٧ (١)

على غيرها كذا في يس اقول ان جعلت لا بمعنى غير كما في قوله تعالى ولا الضالين
على ما في البغوي وغيره لم يشكل جعلها جزءا لانها حينئذ اسم مستقل
جزءا من محمولها اقول مقتضى مقابلة هذا بقوله وقد تكون اداته جزءا من
الموضوع الخ ان تكون المعنى جزءا من محمولها فقط وح يشكل قوله والا
سميت محصلة لصدق قولدى للاخ بما اذا جعلت جزءا من الطرفين مع
انها لا تسمى محصلة اتفاقا فالاولى ان يفسر قوله والا على غير هذه الصورة
بان تكون المعنى والا تجعل جزءا من محمولها اصلا بان لم تجعل جزءا
من احد الطرفين او جعلت جزءا من الموضوع فقط معدولة اي
معدول فيها بالاداة عن اصل مدلولها كما سيذكره الشارح فهو من باب
الحذف والايصال والا سميت محصلة اي من باب
الحذف والايصال اي محصل فيها لان حمل المحمول فيها امر محصلا
اي وجوديا لان حرف السلب لم يعتبر لا عدميا ومنه يعلم وجه تسميتها
وجودية والمراد بكون المحمول وجوديا ان حرف السلب لم يعتبر جزءا
لا مفهومه وجودي وكونه عدميا ان حرف السلب اعتبر جزءا فلهذا
كان زيد اعمى قضية محصلة لا معدولة ووجودية اي ثبوتية وسابق
ان الوجودية اسم ايضا الوجودية اللادائمة التي هي احد المطلقات الثلاث
التي هي قسم من الموجهات فترجع القضايا الثمانية الى ستة عشر اعلم
ان المعدولة اذا اطلقت لا تنصرف الا الى معدولة المحمول وحيث اريد غيرها
قيدت فقيل معدولة الموضوع معدولة الطرفين وكذلك المحصلة لا تنصرف
اذا اطلقت الا الى محصلة المحمول فان اريد غيرها قيدت هذا ما يقتضيه
قول الشارح والا سميت محصلة ووجودية والذي في كلام غير واحد كشيخ الاسلام
في شرح ايساغوجي انها اذا اطلقت لا تنصرف الا الى محصلة الطرفين وهو مقتضى
تعريف غير واحد كالقطب والخبيصي المحصلة بما ليس حرف السلب جزءا من
احد طرفيها وتسمى بسيطة لعدم تركب طرفيها من النافي والمنفي وقد فهم مما
ذكرنا ان الرجوع الى ستة فقط انما هو باعتبار انقسام الثمانية المتقدمة
الى معدولة المحمول ومحصلته لا غير اما اذا اعتبرت اقسام المعدولة
الثلاثة واقسام المحصلة الثلاثة وضربت الثمانية في هذه الستة فيبلغ

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)